

# برنامج قوة دفاع البحرين الإقتصادي

القيادة العامة لقوة دفاع البحرين  
ص.ب. 245 مملكة البحرين  
G.H.Q Bahrain Defence  
Force P.O.Box 245 Kingdom  
of Bahrain  
Tel: +973 17653333

## جدول المحتويات

2	التعريفات.....	1
4	الأهداف والمقصد.....	2
4	اهداف برنامج قوة دفاع البحرين الاقتصادي.....	1.2
5	هدف الدليل.....	2.2
5	مجالات تركيز برنامج قوة دفاع البحرين الاقتصادي.....	3.2
7	الالتزامات الناشئة.....	3
7	قيمة الحد الأدنى للالتزام.....	1.3
7	قيمة الالتزام.....	2.3
8	توليد الائتمانيات.....	4
8	فئات المشاريع.....	1.4
8	الاستثمار.....	1.1.4
9	المشاركة التعاقدية.....	2.1.4
10	تطوير الامكانيات.....	3.1.4
10	معايير الائتمان.....	2.4
12	معايير الائتمان المطبقة لأنواع المشاريع المختلفة.....	3.4
14	قيمة المضاعفات.....	4.4
15	معايير المشروع.....	5.4
17	متطلبات البرنامج.....	5
17	عملية المشروع، المدة والفترات الزمنية.....	1.5
17	فترة السماح.....	2.5
17	الضمان البنكي.....	3.5
18	المشاريع الادائية والغير ادائية.....	4.5
19	الخدمات المصرفية وتجارة الائتمانيات.....	5.5

## القسم الأول

### التعريفات

1. قوة دفاع البحرين: هي المؤسسة العسكرية المسؤولة عن تنظيم وإدارة برنامج قوة دفاع البحرين الاقتصادي.
2. المتعهد الدفاعي: هو أي شخص اعتباري متواجد خارج مملكة البحرين، وأي شخص اعتباري تم تأسيسه أو إنشائه أو متواجد داخل مملكة البحرين ويتم التحكم به بواسطة شخص اعتباري بشكل مباشر أو غير مباشر تم تأسيسه أو إنشائه خارج مملكة البحرين، والذي يوقع على عقد توريد أو يوفر من خلال عقد توريد سلع و/أو منتجات و/أو مواد أخرى لقوة دفاع البحرين (سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال وكيل محلي و/أو ممثل محلي و/أو شركة دفاع محلية).
3. الحساب المفعول: ويقصد بذلك أن المتعهد الدفاعي يكون خاضعاً للالتزامات مسبقاً وفقاً لعقد توريد واحد أو أكثر.
4. اتفاقية برنامج قوة دفاع البحرين الاقتصادي: هي اتفاقية يجب أن يتم توقيعها من قبل المتعهد الدفاعي مع قوة دفاع البحرين إذا كانت قيمة عقد التوريد الموقع من قبل المتعهد الدفاعي تساوي أو تتجاوز قيمة الحد الأدنى ويكون ملزم ببرنامج قوة دفاع البحرين الاقتصادي (البرنامج الاقتصادي).
5. الائتمانيات برنامج قوة دفاع البحرين الاقتصادي أو الائتمانيات: وتعني بالنسبة للمشروع الائتمانيات التي يتم تجميعها من قبل المتعهد الدفاعي وممنوحة له من قبل قوة دفاع البحرين مقابل الأنشطة التي يساهم فيها المتعهد الدفاعي تحت المشروع، والتي سوف تبين بشكل أوضح في القسم الرابع من الدليل.
6. التزامات برنامج قوة دفاع البحرين الاقتصادي أو الالتزامات: تعني إلتزامات المتعهد الدفاعي تجاه قوة دفاع البحرين الناتجة عن توقيع المتعهد على عقد التوريد الموقع التي قيمته تساوي أو تتجاوز قيمة الحد الأدنى، وستكون هذه الإلتزامات مذكورة في الاتفاقية التكميلية.
7. مشروع برنامج قوة دفاع البحرين أو المشروع: يعني النشاط (أو مجموعة الأنشطة) الموثقة في الخطة التجارية الموقعة من قبل المتعهد الدفاعي وقوة دفاع البحرين والتي يلتزم فيها المتعهد الدفاعي لكسب الائتمانيات.
8. الضمان البنكي: هو ضمان يتم إصداره من مؤسسة تمويل معتمدة لصالح قوة دفاع البحرين لضمان التزام المتعهد الدفاعي بواجباته.

9. ورقة الشروط أو الخطة التجارية: هو الاتفاق الموقع ما بين المتعهد الدفاعي وقوة دفاع البحرين وفقاً لاتفاقية برنامج قوة دفاع البحرين الاقتصادي والذي تبين تفاصيل مشروع محدد والخصائص المطبقة وفقاً للدليل لذلك المشروع.
10. خطاب الترخيص: هو وثيقة يتم توفيرها من قبل قوة دفاع البحرين للمتعهد الدفاعي تسمح له بالدخول في عقود التوريد.
11. التحكم: هي نسبة ملكية الشخص سواء مباشرة أو غير مباشرة بحيث تتجاوز 50 بالمائة من حقوق التصويت أو الحقوق المشابهة أو الصلاحيات القانونية لتوجيهه أو يتسبب بتوجيه الإدارة العامة وسياسات ذلك الشخص من خلال ملكية حقوق التصويت أو بعقد أو غير ذلك، وتفسر **تحكم ومتحكم** به بذات التعريف.
12. تاريخ النفاذ: هو التاريخ الذي يقع بعد عام واحد من الربع التالي.
13. الحكومة: تعني حكومة مملكة البحرين وأي وكالة، هيئة، مجلس، لجنة، قسم، وسيلة، وزارة، موظف دولة، موظف عام أو شخص قانوني لمملكة البحرين.
14. فترة السماح: هي فترة زمنية تمنح من قبل قوة دفاع البحرين بمحض إرادتها لتأخير بدء فترة الأداء.
15. الشركة الأم: هي الشركة أو مجموعة من الشركات التي تتحكم بشكل مباشر أو غير مباشر بالمتعهد الدفاعي من حين إلى آخر.
16. فترة الأداء: تعني الفترة التي يكون فيها المشروع مؤهل لجمع الائتمانيات وكما هو موضح في الخطة التجارية لذلك المشروع.
17. قيمة النقص: وتعني مبلغ قيمة الالتزامات المتبقية للمتعهد الدفاعي والتي تتجاوز قيمة الائتمانيات المكتسبة من قبل المتعهد الدفاعي عند انتهاء فترة الأداء للمشروع.
18. الاتفاقية التكميلية: هي اتفاقية موقعة بين المتعهد الدفاعي وقوة دفاع البحرين وفقاً لاتفاقية برنامج قوة دفاع البحرين الاقتصادي والتي تحدد التزامات المتعهد الدفاعي.
19. عقد التوريد: هو أي عقد يوقع من قبل المتعهد الدفاعي مع قوة دفاع البحرين (سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال وكيل محلي و/أو ممثل محلي و/أو شركة دفاع محلية أو بشكل غير مباشر من خلال أي طرف ثالث لمصلحة قوة دفاع البحرين) لتوريد منتجات من أي نوعية كانت (بما في ذلك المنتجات العسكرية) و/أو الخدمات أو توفير مواد أخرى.
20. قيمة الحد الأدنى: تعني (7,000,000) سبعة ملايين لغاية (10.000.000) عشرة ملايين دولار أمريكي.

21. الربع التالي: وهو آخر يوم من الربع بعد تاريخ توقيع عقد التوريد (وتكون في 31 مارس أو 30 يونيو أو 30 سبتمبر أو 31 ديسمبر).

## القسم الثاني

### الأهداف والمقصد

#### 1.2 اهداف برنامج قوة دفاع البحرين الاقتصادي:

يسعى برنامج قوة دفاع البحرين الاقتصادي لتمكين قسم الصناعة الدفاعية والأمنية في مملكة البحرين من التركيز على التنمية الاقتصادية. قوة دفاع البحرين مكلفة بتنظيم وتنفيذ البرنامج الاقتصادي لقوة الدفاع ودليله، هذا البرنامج يضمن مساهمة المتعهد الدفاعي بالمشاركة في مجال الصناعة تبعاً للمشتريات الدفاعية، حيث أن الهدف من هذه المشاركة الصناعية هو الحصول على مردود اقتصادي واجتماعي واستراتيجي ذو قيمة لمملكة البحرين.

#### وتضم اهداف برنامج قوة دفاع البحرين الاقتصادي الآتي:

1. تمكين النمو والتطور في الصناعات الدفاعية والأمنية في مملكة البحرين وذلك باستهداف مشاريع محددة ورأس مال أجنبي ومحلي لتعزيز علاقات شراكة مستدامة. بالإضافة إلى خلق فرص عمل في قطاعات استراتيجية محددة في مملكة البحرين.
2. دعم انشاء المشاريع التي توفر منافع اقتصادية مستدامة لاقتصاد مملكة البحرين على شكل نماذج تجارية مستقلة مالياً وطويلة المدى بطبيعتها.
3. العمل على تطوير الإمكانيات في مجالات الامن والدفاع والصناعة، ونقل التكنولوجيا والتبني السريع للتكنولوجيا للمساهمة في التنوع الاقتصادي.
4. دعم الابتكار والبحث والتطوير وتمكين الشركات في مملكة البحرين من رفع قيمتها والانتفاع من الفرص التجارية.
5. حث الشركات الصغيرة والمتوسطة بالمشاركة كموردين او كشركاء محليين في عقود التوريد بمشاريع برنامج قوة دفاع البحرين الاقتصادي.
6. زيادة المنافسة والإنتاجية والدخول في أسواق التصدير للموردين المتمركزين في مملكة البحرين من خلال دمج سلسلة التوريد في أنظمة التوريد العالمية الأساسية.
7. خلق فرص عمل مبنية على العلم وتطوير إمكانيات مواطني مملكة البحرين.

## **2.2 هدف هذا الدليل:**

الهدف من دليل برنامج قوة دفاع البحرين الاقتصادي هو:

1. شرح متطلبات واحكام الدليل؛ و
2. شرح كيفية تبني المتعهد الدفاعي للالتزامات الناشئة من عقود التوريد والتي تبرم مع قوة دفاع البحرين؛ و
3. وضع النماذج التي من خلالها يوفر المتعهد الدفاعي الائتمانيات لتحقيق التزاماته.

ثلاث طموحات أساسية تم اتباعها عند تحديد هذا الدليل والتي ستوفر قيمة أفضل للمتعهد الدفاعي:

1. المرونة في تقبل المشاريع الاوسع من حيث نوعيتها وحدود مالية جديدة ومجالات مركزة.
2. تركيز القيم في المكافآت المالية بناءً على القيم المنتجة لاقتصاد مملكة البحرين.
3. سهل وفعال في تطبيقه.

يفسر الدليل بالتوافق مع اتفاقية برنامج قوة دفاع البحرين الاقتصادي والتي يتم توقيعها بين قوة دفاع البحرين والمتعهد الدفاعي. المصطلحات الغير معرفة في الدليل تعني وتتبع التعريف في اتفاقية برنامج قوة دفاع البحرين الاقتصادي، ما لم يشير النص على خلاف ذلك.

هذا الدليل يطبق فقط على المتعهد الدفاعي الذي ينفذ اتفاقية برنامج قوة دفاع البحرين الاقتصادي المؤرخة بعد تاريخ اصدار هذا الدليل.

## **3.2 مجالات تركيز برنامج قوة دفاع البحرين الاقتصادي:**

يرتكز برنامج قوة دفاع البحرين الاقتصادي على السعي في تطوير صناعات الدفاع والامن في مملكة البحرين. كما يهدف إلى تطوير وتمكين انشاء مشاريع جديدة إضافة إلى تطوير صناعات الأنظمة البيئية في مملكة البحرين.

يدعم برنامج قوة دفاع البحرين الاقتصادي إنشاء صناعة دفاعية قادرة على تمكين النمو المتوازن، وتلبية الأوضاع الحالية والمتطلبات المستقبلية وعلى ان تحقق الأهداف الوطنية الاقتصادية. يسهل برنامج قوة دفاع البحرين الاقتصادي توفير وسائل متنوعة لنقل التكنولوجيا التي تلبي المتطلبات

الحقيقية للصناعات الدفاعية والمستخدم النهائي. بالإضافة الى ذلك الاهتمام في تطوير وتقوية الإمكانيات الأساسية والتركيز على دمج التكنولوجيا لتحسين الجودة والاستمرارية.

يهدف برنامج قوة دفاع البحرين الاقتصادي الى تشجيع الاستثمارات والمشاريع عبر سلسلة القيم الدفاعية والأمنية بمجملها والمشاريع الانشائية والصناعية المتعلقة بمجالات التكنولوجيا المتقدمة. بالإضافة إلى الصناعات الأساسية وتطوير المنتجات ودمج التكنولوجيا في الأنظمة ذات الدعم الفعال في المجال الجوي والبري والبحري.

الهدف الاقتصادي للبرنامج يتم تحقيقه من خلال تشجيع الشراكات المحلية وبالأخص في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة. الهدف النهائي هو دمج الصناعات المحلية في الأسواق العالمية من خلال التصدير والترويج لصفات الاعمال المحلية.

بالإضافة الى ذلك، قوة دفاع البحرين ستنتظر في استمرارية المشاريع التي تحقق الحوائج الاستراتيجية لمملكة البحرين في المجالات ذات الأولوية وهي كالتالي:

- الطيران
  - البنية التحتية والنقل
  - تكنولوجيا التواصل
  - تكنولوجيا التعليم
  - الاستدامة والبيئة والتغيير المناخي
  - الأمن الغذائي والمائي
  - أي مجالات استراتيجية أخرى يتم التوصية عليها من قبل قوة دفاع البحرين
- تبنى ودمج التكنولوجيا يعتبر عنصر مهم في الصناعات الدفاعية. ولدعم هذا التوجه، ستقوم قوة دفاع البحرين بالنظر في المشاريع التي تشمل الاستخدام المزدوج او الاستخدام الموحد للتكنولوجيات المحددة لهذا الغرض في برنامج قوة دفاع البحرين الاقتصادي. بعض من الأمثلة في هذه التكنولوجيات

هي:

- الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبيرة
- التكنولوجيا الخاصة بالـ(BLOCKCHAIN)
- صناعة المضافات
- الواقع الافتراضي والمعزز
- تكنولوجيا المعلومات الحديثة
- الأجهزة الإحصائية والتشفير
- علم الروبوتات

- تكنولوجيا (Internet-of-things)
- قبض وتخزين وتسيير الطاقة الحديثة
- مواد ذكية ومستشعرات ذكية

### القسم الثالث

### الالتزامات الناشئة

#### 1.3 قيمة الحد الأدنى للالتزام:

ينشأ عقد التوريد للالتزامات إذا كانت قيمة عقد التوريد تساوي أو تتجاوز قيمة الحد الأدنى، أو إذا دخل المتعهد الدفاعي في عقد توريد بأي قيمة كانت وكان المتعهد الدفاعي أو الشركة الأم تملك حساب مفعّل (أي تملك التزامات مسبقة). تطبق الشروط التالية:

أ. إذا كانت قيمة عقد التوريد  $= (7000000)$  سبعة ملايين دولار أمريكي، فيخضع المتعهد الدفاعي لبرنامج قوة دفاع البحرين الاقتصادي.

ب. إذا كانت قيمة عقد التوريد  $> (7000000)$  سبعة ملايين دولار أمريكي، و

1. يملك المتعهد الدفاعي حساب مفعّل مسبقاً، فإنه يخضع لبرنامج قوة دفاع البحرين الاقتصادي.

2. لا يملك المتعهد الدفاعي حساب مفعّل لكن تملك الشركة الأم حساب مفعّل، فإنه يخضع لبرنامج قوة دفاع البحرين الاقتصادي.

3. لا يملك المتعهد الدفاعي حساب مفعّل والشركة الأم لا تملك حساب مفعّل، لا يخضع المتعهد الدفاعي لبرنامج قوة دفاع البحرين الاقتصادي.

#### 2.3 قيمة الالتزام:

عند نشوء التزام وفقاً للمادة (1.3) فيجب على المتعهد الدفاعي ان يولد ائتمانيات تساوي ستين

(60) بالمائة من قيمة عقد التوريد.

**مثال:**

قيمة عقد التوريد = 10 ملايين دولار أمريكي

قيمة الالتزامات، أي قيمة الالتزامات المنشئة من قبل المتعهد الدفاعي =  $(10 * 60\%) = 6$  مليون دولار أمريكي



تنويه: قيمة الالتزامات لا تمثل سوى المنفعة الاقتصادية المتوقع توليدها من قبل المتعهد الدفاعي مقابل منحه عقد التوريد ولا يجب ان يتم تفسيرها على ان تكون القيمة المالية.

## القسم الرابع

### توليد الائتمانيات

#### 1.4 فئات المشاريع:

يمكن للمتعهد الدفاعي توليد الائتمانيات لتلبية التزاماتهم من خلال إنشاء المشاريع في واحدة من الثلاث (3) فئات التالية: الاستثمار، والمشاركة التعاقدية وتطوير الإمكانيات.

#### 1.1.4 الاستثمار

لتنفيذ مشروع في هذه الفئة يمكن للمتعهدين الدفاعيين الاختيار بين احدى الخياريين الآتيين:

- يمكن للمستثمر الدفاعي الاستثمار داخل مملكة البحرين لخلق ترتيبات تجارية بين طرفان أو أكثر، حيث تكون مؤسسة واحدة مشاركة محلية على الأقل.
- يمكن للمتعهد الدفاعي انشاء شراكة من دون الاستثمار في الأسهم مع مؤسسة بحرينية للقيام بمشروع كصناعات المنتجات أو خدمات التوصيل أو تطوير تكنولوجيا جديدة.

تم وصف الأنواع المعتمدة للمشاريع في هذه الفئة ادناه. يمكن لقوة دفاع البحرين ان تنظر في أنواع أخرى من المشاريع طالما تتوافق مع اهداف برنامج قوة دفاع البحرين الاقتصادي.

#### مشروع مشترك:

تتطلب هذه النوعية من المشاريع من المتعهد الدفاعي ان يشكل شراكة سهمية مع شريك/شركاء محلي/محليين. يكون للمشروع كيانه الخاص ولا يجب ان تكون اهتماماته التجارية متوافقة مع الاهتمامات التجارية للشركاء/المشاركين. يجب ان يتفق الشركاء أو المشاركون على احكام المشروع المشترك كالمساهمات الابتدائية للمشاركين (مبالغ نقدية أو حصة العينية الأخرى)، العمليات اليومية، الإدارة وتوزيع وتحديد الأرباح. يجب ان تدار المؤسسة بشكل مشترك، ويدار ويعمل بصفة فعالة من قبل جميع المشاركين في المشروع المشترك.

الحد الأقصى لحصة الأسهم المسموح بها للمتعهد الدفاعي ستكون طبقاً لقوانين وأنظمة مملكة البحرين (كما تعدل أو تجدد من حين إلى آخر).

### الصناعة المشتركة غير السهمية:

تنفيذ هذا المشروع يتطلب الدخول في ترتيبات تعاقدية مع شريك محلي. يجب على المتعهد الدفاعي ان يجلب الإمكانيات للمشروع ويمكن له ان يقوم بالإدارة الجزئية أو الكلية للمشروع. يمكن للمتعهد الدفاعي الدخول في عقود إدارة (أو غيرها من الأنواع) بمتطلبات ادائية محددة وآليات تقاسم الخطر.

### التطوير المشترك للتكنولوجيا:

يتطلب هذا تطوير تكنولوجيا جديدة في مملكة البحرين مع شريك محلي، ويمكن أن تكون مؤسسة حكومية أو شركة. يجب ان يتفق المتعهد الدفاعي على مراحل زمنية للتطوير المشترك للتكنولوجيا. من المنتظر ان يجلب المتعهد الدفاعي المعرفة الفنية والتكنولوجيا والمساهمة في جهود تطوير التكنولوجيا، حيث يتقاسم المتعهد الدفاعي جزء أو مجمل تكلفة التطوير التكنولوجي. يجب ان يملك الشريك المحلي ملكية مشتركة أو جزئية للمنتج التكنولوجي ومبادرة حقيقية في تطوير التكنولوجيا.

### 2.1.4 المشاركة التعاقدية:

المشاريع ضمن هذه الفئة تتطلب من المتعهد الدفاعي توقيع حزمة من العقود مع مورد أو مصنع بحريني محلي لـ:

- صناعة منتجات في مملكة البحرين وتصدير هذه المنتجات من مملكة البحرين أو توفير الخدمات للمشتريين الأجانب. يمكن للمشتريين الأجانب أن يكون المتعهد الدفاعي أو أطراف ثالثة.
- توفير فرص توريد للصناعة المحلية. يجب ان يستبدل هذا التوريد بشكل واضح التوريدات و/أو تكون ذو أهمية استراتيجية لمملكة البحرين و/أو لها تأثير قيمى إيجابي و/أو لها حد أدنى محلي "قيمة مضافة" ومحتوى كما هو محدد من قبل قوة دفاع البحرين.

تم وصف الأنواع المعتمدة للمشاريع في هذه الفئة ادناه. يمكن لقوة دفاع البحرين ان تنظر في أنواع أخرى من المشاريع طالما تتوافق مع اهداف برنامج قوة دفاع البحرين الاقتصادي.

### تصدير حزمة العمل:

يتطلب هذا من المتعهد الدفاعي ان يمنح عقد (حزمة عمل بحد أدني محلي "قيمة مضافة" ومحتوى) لمورد محلي للتصدير للتجارة الأجنبية للمتعهد الدفاعي أو انشاء فرص تصدير للموردين المحليين من خلال توفير الإمكانيات والأسواق المساعدة للشركات/الموردين المحليين (على سبيل المثال من خلال تأمين المتعهد الدفاعي بأن شركة محلية تصبح موردة للأجهزة والمكونات للمتعاقدين مع الموردين الدفاعيين).

### **المحتوى المحلي (بديل التوريد):**

يتطلب هذا من المتعهد الدفاعي توفير حزمة عمل لمؤسسة محلية (بحد أدني محلي "قيمة مضافة" ومحتوى) لتوفير مدخلات للاستخدام المباشر في المنتجات و/أو الخدمات والتي سيتم توريدها من قبل المتعهد الدفاعي تحت عقد التوريد مع الحكومة.

**تنويه:** يمكن تطبيق ما ورد أعلاه من خلال آليات مختلفة كالإنتاج المرخص للأجهزة الكاملة وترتيبات التعاقد من الباطن للأجهزة الثانوية وتجميعها والمشتريات المحلية المباشرة لقطع منفردة ومكونات.

### **3.1.4 تطوير الإمكانيات:**

المشاريع ضمن هذه الفئة تتطلب من المتعهد الدفاعي توفير المعرفة و/أو التكنولوجيا و/أو الإمكانيات للمؤسسات المحلية أو المواطنين البحرينيين.

تم وصف الأنواع الأساسية للمشاريع المعتمدة تحت هذه الفئة ادناه. يمكن لقوة دفاع البحرين أن تنتظر في مشاريع أخرى طالما تحقق اهداف برنامج قوة دفاع البحرين الاقتصادي.

### **نقل التكنولوجيا:**

يتطلب هذا نقل عملية المعرفة الفنية وحقوق الملكية الفكرية وبرامج التدريب والتطوير لمؤسسة محلية. مستقبلين المعرفة او الإمكانيات يجب ان تكون مؤسسة محلية أو مواطنين بحرينيين.

### **فترة التدريب أو مقاعد عمل للمواطنين البحرينيين:**

يتطلب هذا من المتعهد الدفاعي توفير عقود توظيف مؤقتة (مثلاً، فترة التدريب) أو دائمة لمواطنين بحرينيين حديثي التخرج للعمل للمتعهد الدفاعي في مواقع عالمية.

### **2.4 معايير الانتماء:**

يمكن للمتعهد الدفاعي ان يولد الائتمانيات من خلال تسع طرق مختلفة (معايير الائتمان). معايير الائتمان هذه تم تخصيصها بالتوافق مع مناطق الأولويات لمملكة البحرين للاستثمار والتطوير الاقتصادي.

### معايير الائتمان هي:

- **المساهمة في الأسهم – النقد:** مبالغ استثمار نقدية في مؤسسة بحرينية.
- **المساهمة في الممتلكات – الملموسة:** قيمة المساهمة بالنسبة لورقة توازن المؤسسة البحرينية عن طريق توفير الممتلكات الملموسة الضرورية كالمعدات أو التجهيزات أو الأدوات أو من خلال تمويل متطلبات رأس المال العامل.
- **المساهمة في الممتلكات – غير الملموسة:** قيمة المساهمة بالنسبة لورقة توازن المؤسسة البحرينية من خلال توفير الممتلكات غير الملموسة الضرورية كالبرامج أو رخص حقوق الملكية الفكرية أو المعرفة الفنية أو التدريب.
- **تنويه:** المنهجية المستخدمة لمنح الائتمانيات للمساهمات غير الملموسة ستكون لحد اقصى 15% من المجموع الكلي للنقود والمساهمات الملموسة عند التوصيل والقبول حيث يمنح ما تبقى على اهداف تجارية متفق عليها بشكل مسبق (على سبيل المثال الوحدات المباعة أو الإيرادات أو المدخول الصافي). قوة دفاع البحرين وحدها تمنح الائتمانيات بغض النظر عن الحسابات الحقيقية لورقة التوازن.
- **المدخول الصافي:** المدخول الصافي الناتج من المؤسسة البحرينية. سيتم منح الائتمانيات وفقاً للأداء الفعلي حسب الوثائق المالية المدققة للمؤسسة البحرينية.
- **رواتب المواطنين البحرينيين:** الرواتب المدفوعة للمواطنين البحرينيين في فرص العمل المنشئة. أي تعويض مالي آخر يتم توفيره للمواطنين البحرينيين مؤهل ليحل بدلاً عن الائتمانيات. سيتم منح الائتمانيات وفقاً للأداء الفعلي حسب الوثائق المالية المدققة للمؤسسة البحرينية.
- **قيمة العقد:** قيمة العقد لحزمة العمل المتفق عليها بين المؤسسة البحرينية والمشتري.
- **قيمة التدريب وبرامج التطوير:** قيمة الدورات التدريبية والبرامج التدريبية للمواطنين البحرينيين. التكاليف المتكبدة للتدريب (أهمها تكاليف التدريب للبرامج والمواد المستخدمة والتكاليف المتعلقة بالسفر) ستحتسب ضمن الائتمانيات. فقط تكاليف التدريب والبرامج والتطوير المساهمة في تدريب المواطنين البحرينيين مؤهلة لتحتسب كائتمانيات.
- **إيرادات التصدير:** قيمة إيرادات التصدير المولدة من المؤسسة البحرينية. الائتمانيات ستحتسب بناءً على الأداء الفعلي حسب الوثائق المالية المدققة لدى المؤسسة البحرينية.

- القيمة المطورة من الملكية الفكرية: القيمة التجارية المثبتة من الملكية الفكرية المولدة أو المطورة من المشروع في مملكة البحرين. للتأهل لهذا المعيار الائتماني، يجب أن تكون للملكية الفكرية قيمة تجارية ملموسة (أي مستوى عالي من الجاهزية التكنولوجية) وتملك مؤسسة بحرينية على الأقل 50% من هذه الملكية الفكرية.

سيتم منح الائتمانيات فقط وفقاً لمعايير الائتمان هذه. معايير الائتمان لأي مشروع محدد تكون خاضعة للموافقة المسبقة من قبل قوة دفاع البحرين وستكون موثقة في رفاة شروط موقعة. لبعض معايير الائتمان كالمساهمة في الممتلكات والملكية الفكرية المولدة، يحق لقوة دفاع البحرين ان تطلب مشاركة طرف ثالث مستقل للقيام بأعمال التقييم قبل منح الائتمانيات.

### 3.4 معايير الائتمان المطبقة لأنواع المشاريع المختلفة:

كل فئة مشاريع، اعتماداً على طبيعة المشروع، تكون مؤهلة لمعايير ائتمان محددة. معيار التأهيل يكون وفقاً للجدول ادناه.

فئات المشاريع			معايير الائتمانية
تطوير الامكانيات	المساهمة التعاقدية	الاستثمار	
		ن <sup>1</sup>	المساهمة في الأسهم - النقدية
ن	ن	ن	المساهمة في الممتلكات - الملموسة
ن	ن	ن	المساهمة في الممتلكات - غير الملموسة
		ن	إيرادات التصدير
	ن		قيمة العقد
		ن	المدخول الصافي
		ن <sup>2</sup>	القيمة المولدة من الملكية الفكرية
ن			قيمة التدريب وبرامج التطوير
		ن	رواتب المواطنين البحرينيين

ن: يؤشر الى ان معيار الائتمان سيكون مؤهل لهذه الفئة من المشاريع

ن<sup>1</sup> مؤهل إذا كان المتعهد الدفاعي يستثمر في الأسهم في مملكة البحرين

ن<sup>2</sup> مؤهل إذا كان المتعهد الدفاعي والشريك المحلي طوروا أساساً للملكية الفكرية خلال المشروع.

قبل تنفيذ ورقة الشروط، يمكن لقوة دفاع البحرين ان تراجع إضافة (أو حذف) بعض معايير الائتمان حسب القيمة التدريجية الفعلية المنشئة لكل مشروع مقترح من قبل المتعهد الدفاعي.

### تعديلات أخرى لتوليد الائتمان:

**المشاريع المشتركة:** إذا كان المتعهد الدفاعي يملك الحد الأقصى من حصص الأسهم المسموح بها تحت قوانين وأنظمة مملكة البحرين، سيكون المتعهد الدفاعي مؤهل لاستلام المبلغ الكامل للائتمانيات المولدة من معايير الائتمان التالية: إيرادات التصدير، صافي المدخول، رواتب المواطنين البحرينيين، والملكية الفكرية المولدة (في حال تطبيقها). إذا كانت ملكية المتعهد الدفاعي تقل عن 49% من المشروع المشترك فاللائتمانيات المولدة من معايير الائتمان هذه سيتم تعديلاً بالتناسب (كما هو مبين في المثال ادناه).

**تطوير الإمكانات:** أي مشروع مقترح في فئة المشاريع هذه يجب ان لا يولد ائتمانيات بقيمة تتجاوز (10000000) عشرة ملايين دولار أمريكي ائتمانيات. من غير الأرجح ان تلقى الموافقة المشاريع الأكبر ضمن هذه الفئة من المشاريع.

**فترة التدريب ومقاعد التوظيف:** لهذه النوعية من المشاريع، الائتمانيات ستحتسب كما هو مبين ادناه:

- الائتمانيات الممنوحة لفترة التدريب (قبل أو بعد التخرج): (3000) ثلاثة آلاف دولار أمريكي للشهر للطالب المواطن البحريني.
- الائتمانيات الممنوحة لمقاعد التوظيف خلال (حد أدني سنتين) عقد توظيف دائم (سواء بعد المشاركة في برنامج فترة التدريب أو التوظيف المباشر): (36000) ستة وثلاثون ألف دولار أمريكي للمواطن البحريني خلال دفعتان متساويتان في أشهر 0 و 12.

## توضيح:

هذه امثلة فقط ولا تنوى بأن تكون حاسمة أو ان تلزم قوة دفاع البحرين بالموافقة على مشاريع مماثلة بأرقام متقارنة.

### مثال: مشروع مشترك

- حصة أسهم المتعهد الدفاعي: 45%

### آلية احتساب الانتمائيات:

1. (مساهمة نقدية في الأسهم) × (مضاعف المساهمة في الأسهم)
2. (قيمة المساهمة في الممتلكات الملموسة) × (مضاعف المساهمة في الممتلكات الملموسة)
3. (قيمة المساهمة في الممتلكات الغير ملموسة) × (مضاعف المساهمة في الممتلكات الغير ملموسة)
4. (إجمالي إيرادات التصدير) × (مضاعف إيرادات التصدير) × (45% / 49%)<sup>1</sup>
5. (إجمالي صافي المدخول) × (مضاعف إجمالي صافي المدخول) × (45% / 49%)
6. (القيمة المولدة من الملكية الفكرية) × (مضاعف القيمة المولدة من الملكية الفكرية) × (45% / 49%)<sup>2</sup>
7. (إجمالي رواتب المواطنين البحرينيين) × (مضاعف رواتب المواطنين البحرينيين) × (45% / 49%)

<sup>1</sup> خاضعة لتحقيق القيمة (عندما يحقق هدف الأداء)

<sup>2</sup> هذا الاحتساب يتم فقط عند الانتهاء من المشروع

## 4.4 قيمة المضاعفات:

كل من معايير الائتمان المذكورة أعلاه خاضعة لقيمة المضاعفات. القيمة الأساسية المطبقة لكل

معياري ائتمان مبنية على أثر المنفعة لمملكة البحرين، وكما يلي:

معايير الائتمان	القيمة الاساسية
المساهمة في الأسهم أو الممتلكات (الملموسة أو غير الملموسة)	2.0
صافي المدخول	2.0
رواتب المواطنين البحرينيين	2.0
قيمة التدريب وبرامج التطوير	1.0
قيمة العقد	0.5
مكملات معايير الائتمان	القيمة الأساسية
إيرادات التصدير (بغض النظر عن صافي المدخول)	0.5
قيمة الملكية الفكرية المولدة	0.5

يمكن لقوة دفاع البحرين من حين الى آخر، وبمحض إرادتها المنفردة، تعديل قيمة هذه المضاعفات بأي شكل من الأشكال.

## مضاعفات إضافية:

يمكن لقوة دفاع البحرين، بمحض إرادتها المنفردة، ان تمنح مضاعف إضافي بناءً على العوامل التالية:

- **تركيز القيمة التسلسلية:** إذا كان المشروع يهتم بتصنيع أو تطوير الإمكانيات الخاصة بالمستوى العالي من القيمة التسلسلية، على سبيل المثال تصميم الأنظمة أو التجميع النهائي، الدمج والفحص، معايير الائتمانيات (انظر للجدول ادناه) قد تكون مؤهلة للمضاعفات الإضافية. المشاريع التي لا تخضع للمضاعفات الإضافية، على سبيل المثال، تشمل الصيانة والتصنيع والعمليات أو التدريب/المحاكاة أو تصنيع الأعضاء.
- **المحتوى المحلي:** إذا كان المنتج/المنتجات صنع تحت مشروع معتمد كـ "صناعة بحرينية" وفقاً لقوانين وأنظمة مملكة البحرين، فبعض من معايير الائتمان (انظر للجدول ادناه) قد تكون مؤهلة للمضاعفات الإضافية.
- **شواغر تتطلب مهارات عالية للمواطنين البحرينيين:** المواطنين البحرينيين الموظفون في شركة تملك شواغر وظيفية مرتبطة بالهندسة أو الإدارة أو الأدوار القيادية، قد تكون مؤهلة للمضاعفات الإضافية في معيار ائتمان رواتب المواطنين البحرينيين.

معايير الائتمان المؤهلة للإضافة			معايير الائتمان
مهارات عالية	محتوى محلي	قيمة تسلسلية	
		ن	مساهمة نقدية أو في الممتلكات (الملموسة أو غير الملموسة)
	ن	ن	إيرادات التصدير (بغض النظر عن صافي المدخول)
	ن	ن	قيمة العقد
	ن	ن	صافي المدخول
			القيمة المولدة من الملكية الفكرية
ن		ن	قيمة التدريب وبرامج التطوير
ن			رواتب المواطنين البحرينيين



## **5.4 معايير المشروع:**

تُقيم قوة دفاع البحرين كل مشروع مقترح على حدة بناءً على مميزاته. العوامل التي تأخذها قوة دفاع البحرين بالحسبان في هذا التقييم تشمل (وليس على سبيل الحصر):

أ. كونه ضمن مجالات التركيز الموضحة في الفقرة 3.2 من برنامج قوة دفاع البحرين الاقتصادي والالتزام المشمل ببرنامج قوة دفاع البحرين الاقتصادي

ب. مدى تضمن المشروع لإنشاء محتويات محلية

ج. عدم تكرار مشاريع/إمكانيات قائمة في مملكة البحرين (الا في حال وجود نقصان مثبت في الإمكانيات)

د. في حالة مشاريع الصيانة والتصليح والعمليات، فيجب عليها أن تلبى على الأقل واحد أو أكثر من

### **المتطلبات التالية:**

1. فريد من نوعه

2. تخدم السوق الإقليمية/العالمية

3. تخدم منصات منتجات متعددة (ليس فقط للمتعهدين الدفاعيين)

4. توفير واضح في التكاليف للقيادة العامة

هـ. لا تركز على عمال المهارات البسيطة

و. تقييم عادل لأي ممتلكات أو إمكانيات ستنتقل الى مملكة البحرين

ز. طلب مثبت أو مقنع في الأسواق

ح. توقعات مالية واقعية

ط. مستدامة على المدى الطويل

ي. شريك/شركاء محددین بشكل واضح

## القسم الخامس

### متطلبات البرنامج

#### 1.5 عملية المشروع، المدة والفترات الزمنية:

قبل تاريخ النفاذ، يتطلب من المتعهد الدفاعي ان يحدد المشروع وتوقيع ورقة الشروط المرفقة والملزمة تعاقدياً للمشروع مع قوة دفاع البحرين والتي تلزم المتعهد الدفاعي على التنفيذ.

مدة المشروع (أي مدة الأداء) تختلف حسب فئة المشروع:

- لفئة مشاريع الاستثمارات والمشاركة التعاقدية، مدة العقد، بشكل افتراضي، ستكون سبع (7) سنوات تبدأ من تاريخ النفاذ إلا في حال تم الاتفاق على خلاف ذلك.
- لفئة مشاريع تطوير الإمكانات، مدة المشروع، بشكل افتراضي، ستكون ثلاث (3) سنوات تبدأ من تاريخ النفاذ إلا في حال تم الاتفاق على خلاف ذلك.

إلا في حال الاتفاق على خلاف ذلك، سيتم تقييم أداء المشروع في نهايته بالنسبة للاتمانيات المولدة مقارنة بالالتزامات الناشئة.

#### 2.5 فترة السماح:

قوة دفاع البحرين، وبمحض إرادتها المنفردة، قد تمنح المتعهد الدفاعي فترة سماح للمشروع وبذلك تأخر بدأ فترة الأداء للمشروع. يتم منح فترة السماح عادةً للمشاريع التي تتطلب:

- بناء بنية تحتية كمتطلبات المنشآت (صناعة الخطوط) أو عمليات التجميع المعقدة.
- تطوير إمكانات جديدة في الشركة كالتدريب وبرامج التطوير.

لطلب فترة سماح، على المتعهد الدفاعي أن يعلل بشكل واضح أسباب منح فترة السماح عند تقديمه للخطة التجارية.

#### 3.5 الضمان البنكي:

يتم منح ضمان بنكي لصالح قوة دفاع البحرين (صالح لمدة سنة واحدة من تاريخ النفاذ) من قبل المتعهد الدفاعي عند توقيعها لاتفاقية برنامج قوة دفاع البحرين الاقتصادي وأي اتفاقيات تكميلية أخرى مطبقة. يتم اصدار الضمان البنكي من احدى بنوك المعتمدة (كما هو معدل من حين الى اخر) من قبل قوة دفاع البحرين.

صلاحية هذا الضمان البنكي يتم تمديدها بالتناسب وعند توقيع كل ورقة شروط لكل مشروع.

قيمة الضمان البنكي يجب ان تساوي 8.5% من التزامات المتعهد الدفاعي وعلى ان تكون صالحة لطوال فترة الأداء.

رهنأ على التزام المتعهد الدفاعي بجميع الالتزامات المتصلة فيما يخص البرنامج الاقتصادي، وعند تسليم طلب ائتمان من قبل المتعهد الدفاعي وقبوله من قبل قوة دفاع البحرين، على قوة دفاع البحرين أن تخفض بالنسبة والتناسب نسبة من الضمان البنكي تتوافق مع الائتمانيات الممنوحة من قبل قوة دفاع البحرين.

#### **4.5 المشاريع الادائية والغير ادائية:**

نجاح أو فشل أي مشروع ينشأ نتائج معينة كما هي مبينة ادناه.

##### **أ. المشاريع الادائية:**

سيتم النظر للمتعهد الدفاعي من قبل قوة دفاع البحرين بأنه يؤدي مشاريع ادائية عندما:

(1) إلا في حال تم الاتفاق على خلاف ذلك في الاتفاقية/الاتفاقيات التكميلية، المتعهد الدفاعي وقع على ورقة شروط مع قوة دفاع البحرين ومنح ضمان بنكي لصالح قوة دفاع البحرين تتوافق مع القيمة الموضحة في الفقرة 3.5، في كل مسألة مسبقاً لتاريخ النفاذ.

و

(2) لم يتم المتعهد الدفاعي بانتهاك التزاماته وشروط واحكام ورقة الشروط.

في هذه الحالة، ان لم يوجد أي نقصان في الائتمانيات في نهاية فترة الأداء يمكن للمتعهد الدفاعي ان يختار بين ان (1) يدفع قيمة النقصان من قيمة الضمان البنكي أو (2) تجاوز قيمة النقصان بتعديل اتفاقية تكميلية قائمة (أو بتوقيع اتفاقية تكميلية جديدة) وذلك لأداء مشروع جديد.

في حال وجود فائض في الائتمانيات في نهاية كل مشروع، يمكن للمتعهد الدفاعي أن "يودع" الائتمانيات الخاضعة (تطبق كما هو موضح في الفقرة 5.5 ادناه).

##### **ب. المشاريع الغير ادائية:**

سيتم النظر للمتعهد الدفاعي من قبل قوة دفاع البحرين بأنه يؤدي مشاريع غير ادائية عندما:

(1) لا يوقع المتعهد الدفاعي لورقة شروط مع قوة دفاع البحرين بحلول تاريخ النفاذ

أو

(2) لا يلتزم المتعهد الدفاعي بالتزاماته كما هي موضحة في ورقة الشروط

في هذه الحالات، ستخطر قوة دفاع البحرين المتعهد الدفاعي بأن (1) مشروعه (أو المشروع المقترح) تم إعطائه صفة غير ادائية (2) لديه مدة 180 يوم لتصحيح المسألة (على سبيل المثال، توقيع ورقة شروط مع قوة دفاع البحرين أو تعويض أي انتهاك لالتزاماته المنشئة وفقاً لورقة الشروط).

في حال فشل المتعهد الدفاعي بتصحيح المسألة، يمكن لقوة دفاع البحرين **إن تقوم بالتالي:**

(1) تجميع الحد الأقصى من المخالفات بتحصيل مبلغ الضمان بشكل كامل أو ما تبقى منه

و/أو

(2) إعلان المتعهد الدفاعي بأخلاله، وإخطار الجهات الحكومية المختصة وأخذ الخطوات المناسبة كما تقتضي الضرورة.

### **5.5 الخدمات المصرفية وتجارة الائتمانيات:**

اثناء قيام المشروع، إذا قام المتعهد الدفاعي بتوليد ائتمانيات تزيد عن المطلوب لتلبية التزاماته، يمكن للمتعهد الدفاعي أن "يودع" هذه الائتمانيات لمدة خمس (5) سنوات بعد انهاء المشروع. يمكن للمتعهد الدفاعي أن يستخدم الائتمانيات المودعة لصالح التزامات مستقبلية أو يمكنه أيضاً نقل أو التجارة بهذه الائتمانيات لمؤسسات أخرى تملك التزامات (وذلك في حال ان المتعهد الدفاعي اخلى جميع التزاماته الحالية المتبقية).

للتجارة بالائتمانيات يجب الحصول على الموافقة المسبقة من قبل قوة دفاع البحرين وقد يتم تطبيق رسوم على العملية التجارية.